البنية الدلالية للجملة من التوليدية النحوية إلى التوليدية الدلالية

The semantic structure of the sentence
-From Grammatical generative to semantic generative-

أ. أسماء عبداوي

جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر

كلية الآداب والفنون، مخبر الموسوعة الجزائرية الميسرة

asmaabdaoui1@gmail.com

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2019/11/10	2020/08/24	2021/01/06

Abstract

linguistic The grammatical sentence is the subject of grammatical study in contemporary in research, And if the scientific study required the utmost attention to the structural aspect at the structural linguistic lesson, the meaning became very research with the emergence of the The evolution of this trend by semantic generators has generative transformative trend, undoubtedly deepened the research in the semantic aspect. Hence the importance of the study as it seeks to investigate the status of meaning in the theory of Western obstetric (grammatical and semantic), In this study, we have shown how meaning has expanded in these theories until the semantic component became a generative component responsible for generating the deep structure of the sentence after it was merely an interpretive component.

key words: Transformative obstetric theory ; Semantic obstetric theory; the Sentence the meaning.

الملخص

شكلت الجملة موضوع الدراسة النحوية في اللسانيات الغربية، وإذا كانت العلمية تقتضي العناية القصوى بالشكل في الدرس اللساني البنيوي، فإن المعنى أصبح غاية البحث مع ظهور الاتجاه التوليدي التحويلي، ولا شك أن تطور هذا الاتجاه على يد التوليديين الدلاليين هو ما أدى إلى تعميق البحث أكثر في جانب الدلالة، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة باعتبارها تسعى لتقصي مكانة المعنى النظرية التوليدية الغربية (النحوية والدلالية)، وقد بيّنا من خلال هذه الدراسة كيف اتسعت مكانة المعنى في هذه النظريات حتى صار المكون الدلالي مكونا توليديا مسئولا عن توليد البنية العميقة للجملة بعدما كان مجرّد مكون تأويلي.

الكلمات المفتاحية: النظرية التوليدية التحويلية؛ النظرية التوليدية الدلالية، الجملة؛ المعنى.

مقدمة:

لا تكتفي النظرية التوليدية التحويلية بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة، فهي نظرية تفسيرية تسعى في الأساس إلى تحقيق كفاية تفسيرية إلى جانب الكفاية الوصفية، وبهدف تحقيق هذا الشرط سعت النظرية لتقديم جهاز واصف هدفه هو الوصول إلى المستوى الأعمق من اللغة وهو المستوى الدلالي، وذلك من خلال افتراض مكون دلالي مسئول عن التفسير الدلالي للبنية العميقة، وفي مقابل هذا التيار الذي عرف"بالدلالة التأويلية"، ذهب تيار آخر في أواخر الستينات مذهبا معاكسا حين دعا إلى تقليص الفوارق بين الدلالة والبنية العميقة، حتّى أصبحت البنية العميقة تشكل التمثيل الدلالي للجملة، وهو ما عرف بتيّار الدلالة التوليدية، ولذلك فإن أهم الأسئلة المطروحة هنا هي:

كيف طورت نظرية تشومسكي التوليدية من البحث الدلالي في الجملة العربية؟

إلى أي مدى ساهمت النظريات التوليدية المتطورة عن نظرية تشومسكي في تعميق الدراسة الدلالية للجملة؟

1. دلالة الجملة في نظرية تشومسكي النحوية:

إذا كان التيار البنيوي الوصفي قد دعا إلى إبعاد المعنى من الدرس اللساني وإلى التركيز على شكل اللغة تماشيا مع يتطلبه البحث العلمي الذي يقتضي استبعاد الظواهر الخارجة عن حدود الملاحظة وغيرها من المواضيع التي تبنتها النظرة الفلسفية والمنطقية للغة، وإذا كانت المدارس الشكلية التي تبنت مبادئ دي سوسير(F.De saussur)، بالغت في الاهتمام بالجانب البنيوي للغة على حساب الجانب الدلالي، كمدرسة " براغ" ومدرسة "كوبنهاغ"، والمدرسة البنيوية السلوكية في أمريكا التي تبناها "بلومفيلد" (Bloomfied) وأتباعه، فإن ظهور مدرسة تشومسكي (Avram Noam *Chomsky)* التوليدية التحويلية ساهم في إعادة الاعتبار للنظرة العقلية المنطقية من جديد، والتي تقرّ بأن اللغة لا تكاد تخرج عن ثنائية الشكل والمضمون، أو اللفظ والمعنى، وهي ثنائيات أوحت لتشومسكي بثنائيته الشهيرة الكفاءة (competence) والأداء (performance).

وإن كان دي سوسير قد تبنى هذا التقسيم للغة قبل تشومسكي حين أقر بثنائية الدّال والمدلول أو اللغة والكلام، فإن البنيويين سلطوا الضوء على جانب واحد من اللغة، وهو الشكل، وأبعدوا المعنى عن دائرة الاهتمام في الغالب الأعم، باعتباره ينتمي للعقل، هذا الجانب المظلم البعيد عن نقطة الملاحظة والوصف.

وبالرغم من إقرار تشومسكي مع البنيويين بصعوبة البحث في هذا المجال، وهو مجال العقل لعدم قابليته للتجريب عليه، قائلا: «وسبب ذلك كانت محاولة اكتشاف العمليات التي يقوم بها الدماغ في ظل هذه الظروف الصعبة جدّا»[1]، إلا أنه انفتح على المستوى الداخلي الدلالي للغة وجعل منه الموضوع الأساسي للدرس اللساني التوليدي بالموازاة مع المستوى الأول (البنيوي الخارجي للغة)، وبدل الاهتمام بالجانب السلوكي للمتكلمين صار من الضروري على الباحث اللساني أن يتجه صوب الجهاز الذهني الداخلي للمتكلمين، وبالتالي لم يعد جانب الأداء كاف وحده لتفسير اللغة إلا بربطه بمستوى الكفاءة العميق الذي يمثل جوهر اللغة.

والقول بأن اللغة تعدّ «عملا عقليا أو "آلة للفكر والتعبير الذاتي" يعني أن للغة جانبين، جانبا داخليا، وآخر خارجيا، وكل جملة يجب أن تدرس من الجانبين، أما الأول فيعبر عن الفكر، وأما الثاني فيعبّر عن شكله الفيزيائي باعتباره أصواتا ملفوظة»[2] يعني أن الشكل الثنائي للغة تتخذه جميع مستوياتها بما فيها الجملة التي تنقسم إلى بنية سطحية، تنتمي إلى مستوى الأداء الخارجي، وتشكل التمثيل الصوتي للجملة، وبنية عميقة تنتمي إلى مستوى الكفاءة العقلية، وتشكل التمثيل الدلالي للجملة.

انتقد تشومسكي التحليل البنيوي الشكلي الذي تبنته المدرسة التوزيعية في دراسة الجملة، والذي عرف بالتحليل إلى المكونات المباشرة (immediate constituent analysis)، ونعته "بنموذج البنية"، لأنه تحليل لا يتجاوز حدود البنية السطحية للجملة، وهو الذي يقوم على دراسة النسق اللغوي وفق مستويين:

- مستوى العلاقات المركبية؛ والتي تمثل عملية انتظام الجملة أفقيّا.
- مستوى العلاقات الجدولية؛ وتمثل العمليات التبادلية بين عناصر الجملة على المستوى العمودي، وهي نظرة شكلية سطحية للجملة[3].

تتحدّد وظيفة العناصر في هذا النموذج على أساس التوزيع وحده، وتتحدّد تعالقاتها وفق ما يظهر على مستوى البنية السطحية فقط، في حين تغفل عن تعالقات البنية الأعمق، ولهذا كان من الضروري إنجاز نموذج جديد يتسع لهذا المستوى العميق من الجملة.

ولوصف التعالقات التي تحصل بين البنيتين الداخلية والخارجية، أسس تشومسكي النموذج الأول لدراسة التراكيب من خلال كتابه "البنى التركيبية" (syntactic structures) سنة 1957م، وعدّ أول نموذج مهّد الطريق لفتح مجال الدراسة اللسانية للجملة على جانب الدلالة، وذلك عندما أشار إلى وجود مستوى عميق للجملة.

ولأنه كان يتحرى الدلالة، لم يتوقف تشومسكي عند هذا النموذج الذي اقترحه، وأخذ يتتبع أبرز نقائص وهفوات طرقه الثلاثة، والتي لم يخرج فيها عن التحليل البنيوي الشكلي للجملة، الذي وقع فيه نتيجة التركيز على التركيب أكثر من الدلالة أهما:

1. عجز الشكل الأول من الأنحاء أو ما أطلق عليه "نموذج الحالات المحدودة" (Finite state) عن تفسير العلاقات بين الكلمات[4]، لأن العناصر ترتبط فيما بينها على مستوى الجملة وفق مبدأ الاختيار، المقيّد لما تتطلبه الكلمة الواحدة المتجاورة مع غيرها داخل التركيب من اختيار واحد من مجموع الاختيارات الممكنة، فإذا تم اختيار كلمة "هؤلاء" مثلا فإن حدود الاختيار تتوقف على ما تتطلبه هذه الكلمة من العنصر المجاور لها فقط دون أن تتجاوز ذلك إلى اختيار العنصر الثاني والثالث...، فتتحكم كلمة "هؤلاء" في اختيار العنصر التالي في سلسلة الاختيارات نحو: هؤلاء الطلاب، أما الاختيار الثالث فيتحكم فيه العنصر الثاني، فإذا قلنا "هؤلاء الرجال" فإن ذلك يستدعي أن تجاورها "يكرمون"، وإذا قلنا "هؤلاء نسوة" فإنه يشترط اختيار كلمة "يكرمن" بدل "يكرمون" مجاورة لها... وهكذا دواليك[5].

2. عجز طريقة التحليل إلى المكونات المباشرة عن تحليل الجمل التي تحتمل أكثر من معنى والجمل المركبة والمبنية للمجهول[6]، لذلك فسح مجالا لبعض العناصر الدلالية في نموذجه الثالث من أجل تفسير هذا النوع من الجمل، حيث كانت هذه الطريقة تتوقف عند حدود الصيغة النحوية للكلمة في تحليل الجملة على النحو الذي يوضحه الجدول(1):

جدول (1): تحليل الجملة في المنهج البنيوي الشكلي.

ضرب الرجل الكرة				
ضرب		الرجل		الكرة
ضرب	ال	رجل	ال	كرة
فعل	أداة تعريف	اسم	أداة تعريف	اسم

و تحلل الجملة وفق منهج تشومسكي ووفق قواعد إعادة الكتابة على النحو الآتي[7]:

1. الجملة ⟵ مركب اسمي+ مركب فعلي

الرجل ضرب الكرة ⟵ الرجل+ ضرب الكرة

2. المركب الاسمي ⟵ أداة التعريف+ اسم

الرجل ⟵ أل+ رجل

3. المركب الفعلي ⟵ فعل+ مركب اسمي

ضرب الكرة ⟵ ضرب+ الكرة

4. أداة التعريف ⟵ أل

5. الاسم ⟵ (رجل، كرة، طعام...)

6. الفعل ⟵ (ضرب، أكل،...)

أما الطريقة الثالثة التي اقترحها تشومسكي في تحليل الجملة فهي تضفي بعض العناصر الدلالية من أجل سدّ نقص طريقة التحليل إلى المكونات المباشرة، مثل الإفراد والجمع، والأفعال المساعدة، والأزمنة، والبناء للمجهول...

فتأخذ الجملة بذلك قواعد التحليل الآتية[8]:

1. الجملة ⟵ مركب اسمي+ مركب فعلي

2. المركب الفعلي ⟵ فعل+ مركب اسمي

3. المركب الاسمي ← مركب اسمي (مفرد)

مركب اسمي (جمع)

4. مركب اسمي (مفرد) ← أداة التعريف+ اسم

5. مركب اسمي (جمع) ← أداة التعريف+ اسم+ جمع

6. أداة التعريف ← أل

7. الاسم ← (رجل، كرة، باب...)

8. الفعل ← فعل مساعد+ فعل

9. الفعل ← (ضرب، أكل، أخذ...)

10. زمن الفعل مضارع، ماضي

11. صيغ الفعل ← فَعَلَ، فَعِلَ، فُعِلَ

يبدو من خلال النماذج الثلاثة التي اقترحها تشومسكي أن المعنى كان من أولى أهداف الباحث، لذلك ترى له (أي المعنى) حضورا قويا ضمن أسباب رفضه للنماذج الأولى التي أخذت طابع الدراسة الشكلية للجملة.

وهو السبب الذي جعله يعرض عن هذا النموذج الأخير أيضا، لأنه لا يفسح مكانا للمكون الدلالي، حتى وصف صياغته لهذا النموذج، حسب الانتقادات الموجهة إلى كتابه الأول (1957م) بأنها صياغة نحوية تركيبية محضة[9]، ولهذا وضع كتابه الثاني " مظاهر النظرية التركيبية " سنة 1965م ليفسح مكانا للدلالة، ويحدّد بوضوح الجوانب الدلالية في ضوء العلاقات بين البنية العميقة والبنية السطحية مما لم يكن سوى مجرّد إشارات عابرة في كتابه الأول "البنى التركيبية" 1957م[10].

لا شكّ أننا لاحظنا افتقار الطرق الثلاثة المقترحة لدراسة الجملة إلى عنصر الدلالة في نموذج تشومسكي الأول، على نحو ما يوضحه الشكل (1) الآتي[11]:

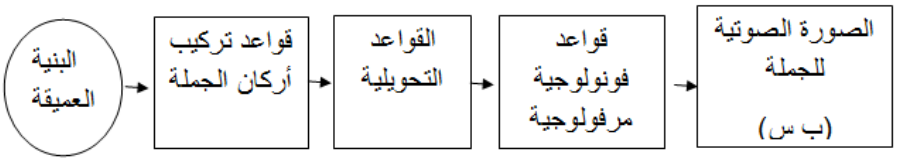

شكل (1): توليد الجملة في نموذج البنى التركيبية (1975م)

يبدو أن الدلالة لدى تشومسكي لا تتعدى مجموعة قراءات دلالية قدّمتها القواعد المعجمية للكلمات المفردة دون أن تشمل القراءة المستوى التركيبي ككل مما أوقع الدراسة في كثير من المزالق المنهجية، كان على رأسها اعتبار بعض الجمل

الخاطئة دلاليّا صحيحة نحويّا، لمجرّد أنها لم تخرج عن القواعد التركيبية التي صاغها تشومسكي، نحو جملة: أكل الرجل الخشب.

إن وعي تشومسكي بافتقار نموذجه إلى جانب ما تكتمل به النظرية من حيث الوصف والتفسير لجميع تراكيب اللغة بتعدّد أنواعها وأشكالها جعله يتقبل اعتراضات "كاتز بوستال" (Katz postal) على نموذج البنى التركيبية ويرحب بفكرة المشروع الذي اقترحاه، والقائم على مبدأ إدماج الوصفين؛ الوصف النحوي الشكلي مع الوصف الدلالي الذي بُني عليه تصورهما لبنية الجملة التي تتكون من «معان يعبر عنها بمستوى صوري من الوصف اللساني مختلف عن البنية النظمية يسمى التمثيل الدلالي، وهذا المستوى من البنية اللغوية مقترن بالبنية النظمية بواسطة قواعد الإسقاط»[12].

وذلك يعني وجود بنية أصلية دلالية للجملة بالإضافة إلى البنية التركيبية الظاهرة على مستوى الأداء، ولذلك لم يتجاوز تشومسكي التساؤل الذي طرحه الباحثان عام 1963م، في مقالهما "بنية النظرية الدلالية" (the structure of a simantic theory) حول موقع المعنى في نظريته، وأخذ بعين الاعتبار اقتراحهما القائم على فكرة إدراج المكون الدلالي في النحو التحويلي، على أن يتولى المكون الدلالي مهمة التفسير الدلالي للبنية العميقة[13]، في حين لا ينبغي أن يمس التحويل سوى البنية السطحية للجملة[14].

وتتم عملية تفسير التركيب من خلال نوعين من القواعد من اقتراح الباحثين هما:

1. القواعد المعجمية: وهي القواعد المسئولة عن إيضاح المفردات المعجمية، وتبيان وظائفها الدلالية في التركيب.

2. القواعد التفسيرية: وهي القواعد التي تحدّد الطريقة التي يمكن من خلالها للمفردات المعجمية أن تنظم بعضها بعضا[15].

تبنى تشومسكي هذه المبادئ وأدخل من خلالها تعديلات منهجية لمنهجه اللساني السابق، وذلك من خلال كتابه الثاني "مظاهر النظرية التركيبية" سنة 1965م، الذي أوضح من خلاله الأفكار الدلالية في ضوء العلاقات بين البنية العميقة والبنية السطحية، مما لم يكن يعدو سوى مجرّد إشارات عابرة في كتابه الأول "البنى التركيبية" 1975م.

فبفضل المكون الدلالي أصبح كل تركيب لغوي يختص بمعنى شامل انطلاقا من الدلالات الفردية للكلمات التي تؤلف هذا التركيب، أي أنه صار لكل مكون تركيبي تمثيل دلالي خاص[16].

ومع كل هذه التعديلات المنهجية لإدراج الدلالة في النحو التوليدي التحويلي، لم يستطع تشومسكي الخروج عن منطق الدراسة الشكلية للجملة الذي انطبع به نموذجه الأول، إذ لا يزال النحو، بالنسبة إليه وإلى من تتلمذ على يديه من الدلاليين الداعين إلى إدراج المكون الدلالي في النحو، «نظاما من القواعد ترصد البنى الشكلية المجرّدة المفسّرة للأقوال ضمن لغة طبيعية»[17]، حيث لم يخرج المكون الدلالي عن الصياغة الشكلية التي تحصر دوره في تأويل المكون النحوي عبر إسناد تأويل للجملة بعد اكتمالها نحويّا[18].

تتخذ الجملة في ذهن المتكلم على مستوى البنية العميقة شكل بنية ذهنية مجرّدة، مستقلّة عن الدلالة، فجملة: (زيد قائم) تأتي في شكل تركيب شكلي يأخذ الشكل الآتي: مسند إليه+ مسند، ثم يأتي المكون الدلالي ليصف الأشكال التركيبية، ويعطيها المحتويات الدلالية المناسبة، ويسمى هذا النوع من الوصف بالوصف التأويلي الدلالي، بهذا الموقف تشكل تيار تبناه كل من تشومسكي وتلامذته من بعده (كاتز وفودور)[19] جعل التركيب الشكلي سابقا للمعنى، ثم يأتي الدلالي ليعطي تأويلا للبنية المجرّدة، سمي هذا التيار "بالدلالة التأويلية".

وبهذا أصبح التركيب العميق يقوم بدور المدخل (input) للمكون الدلالي، وأما التركيب السطحي فيقوم بدور المدخل الفونولوجي (phonological component) كما هو مبيّن في الشكل (2) الآتي[20]:

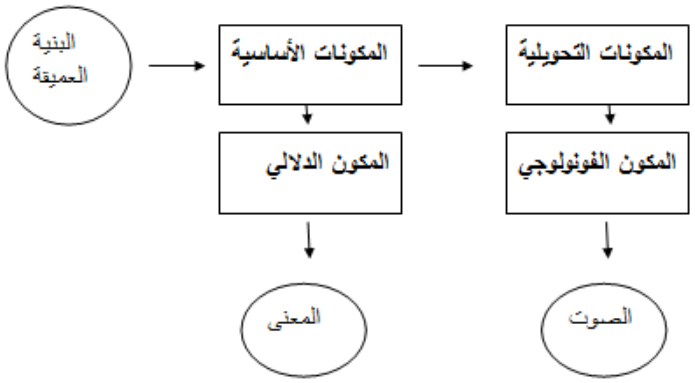

شكل (2): توليد الجملة وفق قانون التأويل الدلالي.

لا شكّ أن إدراج المكون الدلالي في تحليل الجملة، كما أظهره الشكل (2)، مقارنة بالشكل (1) الذي لم يظهر فيه هذا المكون يوحي بإدراك تشومسكي لأهمية المعنى ودوره في التحليل، ولذلك حرص على أن يكون هناك مكون دلالي مسئول عن التفسير الدلالي للبنية العميقة في النموذج الثاني مثلما حرص على أن يتكفل المكون الصوتي وحده بتأويل البنية العميقة في النموذج الأول.

وبالرغم من تعميق تشومسكي للمكون الدلالي في النظرية المعيارية –كما رأينا–، إلا أن نظريته بقيت قاصرة عن معالجة بعض المسائل والقضايا، كالنبر في الجانب الفونولوجي، والتقديم والتأخير في النحو، والابتداء والتكميم والنفي[21]، لذلك حاول تشومسكي توسيع التمثيل الدلالي ليشمل البنية العميقة والبنية السطحية على حدّ سواء، حتى أصبحت الدلالة تشتق من البنية السطحية وليس فقط من المؤشر النسقي الفاعلي أو التمثيل الدلالي، وقد عبّر عن ذلك تشومسكي في كتابه (خواطر حول اللغة) بقوله: «إن اتساع فكرة آفاق التركيب السطحي بشكل مناسب يكفي لإدراك دلالة الجمل ومعانيها عن طريق تطبيق القواعد المفسرة»[22]

وبذلك أصبح للبنية السطحية دور في التأويل الدلالي، لما تتسم به البنية العميقة من دور في تأويل معنى الجملة، ولهذا صار من الضروري الحديث عن نوعين من القواعد هي؛ القاعدة التفسيرية الدلالية الأولى للبنية العميقة، والقاعدة التفسيرية الدلالية الأولى للبنية السطحية[23].

2. دلالة الجملة في النظرية الدلالية التوليدية:

وفي الوقت الذي تخلّى فيه تشوسكي عن النظرية المعيار لقصورها عن تفسير دور البنية السطحية في التأويل الدلالي، في مقابل الانتقادات التي بقيت متجهة نحو نموذجه المعيار بالرغم من التعديلات التي أدخلها تشومسكي للنموذج المعياري لعام (1965م) بمحاولة تعميق المكوّن الدلالي التفسيري[24]، ذهب تيار آخر ظهر في أواخر الستينات على يد روس (Ross) ولاكوف (Lakoff) ومكاولي (Mccawley) مذهبا معاكسا حين دعا إلى تقليص الفوارق بين الدلالة والبنية العميقة، حتّى أصبح كلاهما واحدا، ويصوّر سوزين الذي ذهب في نفس الاتجاه هذا التقارب بدقة حين يقرّ «أن التركيب semantic syntax لا يشمل "مكونا دلاليا ولا بنية تركيبية، إن البنية التحتية الوحيدة هي التمثيل الدلالي، والقواعد التحويلية تحوّل التمثيل الدلالي إلى البنية سطحية»[25]

وسمي هذا التوجه المعاكس بتيّار الدلالة التوليدية، لأنه «يقوم على جانب من جوانب القواعد التحويلية التوليدية [لكنه] يختلف عمّا ذكره تشومسكي في كتابه "مظاهر النظرية النحويّة" وهو أن قواعد العناصر أو المكونات الدلالية semantic components إنما هي قواعد توليدية أكثر منها تفسيريّة»[26]

تطور تيار الدلالة التوليدية على يد كل من "فيلمور" من خلال نظرية الحالات وعلى يد ولتركوك من خلال المنهج الدلالي التصنيفي.

1.2دلالة الجملة في نظرية الحالات (Case grammar) 1968م:

نظرية الحالات هي إحدى النظريات التي جاءت امتدادا للنظرية الموسعة، نسبت لمؤسسها الأول "تشارلز ج. فيلمور" (Charles. J. Filmore)، الذي ألف سنة 1968م بحثا بعنوان "الحلة للحالة"، لقد تولى "فيلمور" من خلال هذه النظرية مهمة البحث عن تلك المصفاة التي تميّز بين الجمل السليمة دلاليّا وغيرها، وهي عند "فيلمور" مصفاة حالة، ومنه سميت نظريته بنظرية الحالات، والشائع في هذه النظرية ارتباط مفهوم "الحالة" بالإعراب ، والواقع أن مفهوم الحالة النحوية لا يرتبط بالإعراب، أو ما يسمى بالموقعية (Wordorder)، لأن تغير حركات الإعراب لا يعني بالضرورة تغيّر الوظائف النحوية، لأن الحالة النحوية للكلمة في نظرية الحالة لا تتحدّد فقط وفق الحالة الإعرابية التي تتخذها، بل تتجاوز نظرية الحالة هذه الرؤية الشكلية لتجعل من البنية العميقة حكما، وذلك من خلال ربط التراكيب بالمعنى العميق في البنية الداخلية.

ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيدًا (بنصب زيد)، وكرّمت زيدٍ (بجر زيد)، لعرف المستمع أن (زيد) في الجملة الأولى تتخذ الوظيفة النحوية (الفاعل)، وفي الجملة الثانية تتخذ الوظيفة النحوية (المفعول به)، ومعنى ذلك أن الحالة النحوية لا تتوقف عند حدود ما تدل عليه الحركة الإعرابية التي تتخذها الكلمات، وإنما ترتبط بمستوى أعمق، وهو مستوى العلاقات الدلالية التي تتخذها الجملة في البينة العميقة، وهذا ما عبّر عنه فيلمور حين قال بأن «التحليل النحوي الحقيقي للجملة هو ذلك التحليل الذي يكشف بصورة مقنعة عن مكونات costituents كل جملة في أعمق مستوى من مستويات التحليل النحوي أي يكشف عما أسماه بالحالات النحوية مثل: الفاعل agen والأداة instrument والمكان plase»[27]

تتحدّد جميع أركان التركيب في نظرية فيلمور وفقا للعلاقة الدلالية التي تربطها بالفعل، وتختلف حالتها باختلاف حالات الفعل التي يتخذها وهي في فرضية فيلمور سبع حالات، تنقسم على أساسها الأفعال عموديا إلى: أفعال كونية– أفعال إجرائية– أفعال حركية، كما تتفرع أفقيا إلى: أفعال أساسية– أفعال شعورية– أفعال استفادة– أفعال ظرفية (مكانية)[28]

وكل فعل وفقا لحالته التي يتخذها يتطلب، حسب فيلمور، عددا معيّنا من الحالات العميقة أو ما يسمى فيما بعد بالأدوار الدلالية في نموذج الحالات الإعرابية الذي طوره عام 1970م، والذي احتوى على لائحة الأدوار الدلالية وهي: المنفذ– المجرّب– الأداة– الموضوع– المصدر– الهدف– المكان– الزمن– المعية– المستفيد– حالة المفعول غير المباشر– الحالة النتيجة، وهي الحالات التي تم تقليصها عام 1975م لتقريبها من العالمية على النحو الآتي:

- المنفذ: وهي الحالة التي يتطلبها فعل الحركة مثل: كتب التلميذ الدرس.
- المجرّب: وهي الحالة التي يستدعيها الفعل التجريبي، والمجرّب هو الشخص الذي يتأثر بحدث نفسي كان عقليا أو حسيا، مثل: تفاجأ الطفل.
- الأداة: القوة أو الشيء المحدث للفعل أو الحالة مثل: فتح المفتاحُ الباب
- الموضوع: وهو مع الحالة الشيئ الذي تم وصفه مثل: زيد مريض، أما مع الحركة فهو الشيء الذي يلمسه التغيير مثل: حضّر الأستاذ المحاضرة.
- المكان: وهو المركب الاسمي الذي يشير إلى مكان حدوث الفعل مثل: نلتقي في الجامعة.
- المستفيد: هو المركب الاسمي الذي يعبّر عن الشخص أو الحيوان المستفيد من حدث الفعل مثل: كرّم زيد عمرا[29].

2.2 دلالة الجملة في المنهج الدلالي التصنيفي عند ولتركوك (1979م):

شكل ظهور المنهج الدلالي التصنيفي على يد جماعة من الباحثين في الدلالة تطوّرا هاما في مجال الدلالة التوليدية، عرفت هذه النظرية نضجها الحقيقي على يد الباحث الدلالي "كوك" (cock)، وذلك عام 1979م، والتي كانت تتويجا لأعمال "جاكندوف" و"غروبر" الدلالية، ولأعمال "تشارلز فيلمور" المتأخرة، وهي من أهم الأعمال التي أكدت على أولوية الدلالة وأسبقيتها في توليد الجملة، ومن ثم ضرورة إدماج المعطيات الدلالية في مكانها الصحيح في النحو التوليدي التحويلي؛ أي في المستوى التوليدي العميق للنحو.

رأينا كيف صنّف فيلمور الأفعال بالنظر إلى الحالات التي تتخذها في التركيب إلى أفعال حالية وتطورية وحديثة، وكيف قام بتفريعها إلى حقول دلالية أخرى، أما "ولتركوك " فقد توصل إلى تطوير نموذج الحالات الإعرابية من خلال "إعادة تصنيف الأفعال"، تصنيفا يقوم على نظام من المميّزات الدلالية للأفعال تنتظم في محورين أحدهما عمودي والآخر أفقي.

أما المميزات الدلالية العمودية؛ فإنها تشمل ثلاثة أصناف من الأفعال: أفعال كونية، وأفعال إجرائية، وأفعال حركية، وأما المميزات الدلالية الأفقية، فهي التي تصنف الأفعال وفقها إلى: أفعال أساسية، و أفعال شعورية، وأفعال استفادة، وأفعال مكانية.

يتطلب كل مميز دلالي دورا دلاليا معينا، بحيث كلما كان الفعل في المحور العمودي كونيا [+كوني]، فإنه يتطلب موضوعا ثبوتيا، مثل جملة: الجو ممطر، وكلما كان المميز الدلالي للفعل [+ إجرائي] فإنه يتطلب موضوعا يمثل له بجملة كسر زيد الزجاج، أما إذا كان المميز الدلالي [+حركي] تطلب دورين دلاليين وظيفيين، عبر عنهما ب(فاعل والموضوع).

أما في المحور الأفقي، فإن المميّز الدلالي [+شعوري] يتطلب دورا دلاليا وظيفيّا، يعبّر عنه بـ(مجرّب)، ويتطلب المميّز الدلالي [+استفادة] دورا دلاليا وظيفيّا يعبّر عنه بـ(مستفيد)، أما المميّز الدلالي [+مكاني]. فيتطلب دورا دلاليّا وظيفيّا يعبّر عنه بـ(المكان)[30].

وقد لخص مازن الوعر العلاقة بين المميّزات والأدوار الدلالية للفعل من خلال الجدول الآتي[31]:

الجدول (2): العلاقة بين المميّزات والأدوار الدلالية للفعل عند مازن الوعر

أنواع الفعل	أفعال أساسية	أفعال أساسية	استفادة	مكانية
1. كوني	موضوع ثابت – كوني طويل: [+مو/ ث]	مجرب حب:[+مج] [+مو/ث]	مستفيد مالك:[+مس] [+مو/ ث]	موضوع ثابت مستقر في: [+مو/ث] [+مك]
2. إجرائي	موضوع يحتضر: [+مو]	مجرب –موضوع يتلذذ:[+مج] [+مو]	مستفيد –موضوع يحصل: [+مس] [+مو]	موضوع ومكان يتحرك إلى: [+مو] [مك]
3. حركي	موضوع يضرب: [+فا] [+مو]	فاعل –مجرب – موضوع يغني: [+فا] [+مج] [+مو]	فاعل –مستفيد – موضوع يعطي: [+فا] [+مس] [+مو]	فاعل –موضوع – يضع:[+فا] [+مو] [+مك]

يظهر من الجدول كيف يتغيّر معيار تصنيف الأفعال مع "ولتركوك"، بالمقارنة مع نمطية التصنيف التي اتخذها فيلمور في نموذجه "نحو الحالات لإعرابية"، يظهر بوضوح انطباع تصنيف ولتركوك بالنظام الثنائي، ويعود ذلك إلى تأثر

ولتركوك بنظرية "تشيف" الدلالية، والتي تقوم في الأساس على النظام الاشتقاقي الثنائي الاتجاه، والذي يتألف من أربعة وحدات دلالية هي[32]:

أ.الاشتقاق الحصولي، يرمز له ب (ش ح)

ب. الاشتقاق الإرجاعي، يرمز له ب (ش ر)

ت. الاشتقاق السببي، يرمز له ب (ش س)

ث. الاشتقاق الإلغائي، يرمز له ب (ش غ)

وقد تم تطبيق هذا النظام في عملية التصنيف الدلالي للأفعال على النحو الآتي[33]:

✓ بتطبيق الاشتقاق الحصولي (ش ح) على تركيب دلالي كوني يحمل المميز الدلالي [+كوني]، يتم الحصول على تركيب دلالي حصولي ميزته [+إجرائي]، مثل: الزجاج مكسور ⟵ انكسر الزجاج.

✓ بتطبيق الاشتقاق الإرجاعي (ش ر) على تركيب دلالي حصولي ميزته [+إجرائي] يتم الحصول على التركيب الكوني [+كوني]، مثل: انكسر الزجاج ⟵ الزجاج مكسور.

✓ بتطبيق الاشتقاق السببي (ش س) على تركيب دلالي ميزته [+إجرائي] يتم الحصول على تركيب سببي [+حركي]، مثل: انكسر الزجاج ⟵ كسر علي الزجاج.

✓ بتطبيق الاشتقاق الإلغائي على تركيب دلالي ميزته [+حركي] يتم الحصول على تركيب إلغائي ميزته [+إجرائي]، مثل: كسر علي الزجاج ⟵ انكسر الزجاج.

وبهذا يمكن القول أن ولتركوك بهذا التصنيف استطاع أن يحصر جميع الأفعال الممكنة في أي لغة من اللغات البشرية، لأنه يتخذ من الدلالة أساسا للتصنيف، وهنا تظهر أهمية الدلالة في الاقتراب من الكلية، لأنها الجانب الذي تشترك فيه أكثر اللغات البشرية فتظهر بذلك ملامح الكلية تدريجيا كلما انتقلت النماذج التوليدية من الشكل نحو الدلالة.

لا شك أن النظريتين (نظرية تشومسكي والنظرية الدلالية التوليدية) تشتركان في فكرة التوليد، غير أنهما يختلفان في نوع البنية التي يتم توليدها، فهي عند تشومسكي بنية عميقة نحوية، وهي في الدلالة التوليدية بنية دلاليّة مجرّدة تعطي تمثيلا دلاليّا للجملة، وقد اختصر جون ليونز نقاط الاختلاف حينما قال:«إن الخلاف الأساسي بين الدلالة التوليدية ونظرية تشومسكي يتمثل في أن نظرية تشومسكي ذات أصول نحوية بينما الدلالة التوليدية ذات أصول دلالية، ومعنى هذا أن نظرية تشومسكي تضع كل القدرة التوليدية للقواعد النحوية في القواعد الدلالية»[34]

وبهذا يأخذ نموذج الدلالة التوليدية الشكل (3) الآتي[35]:

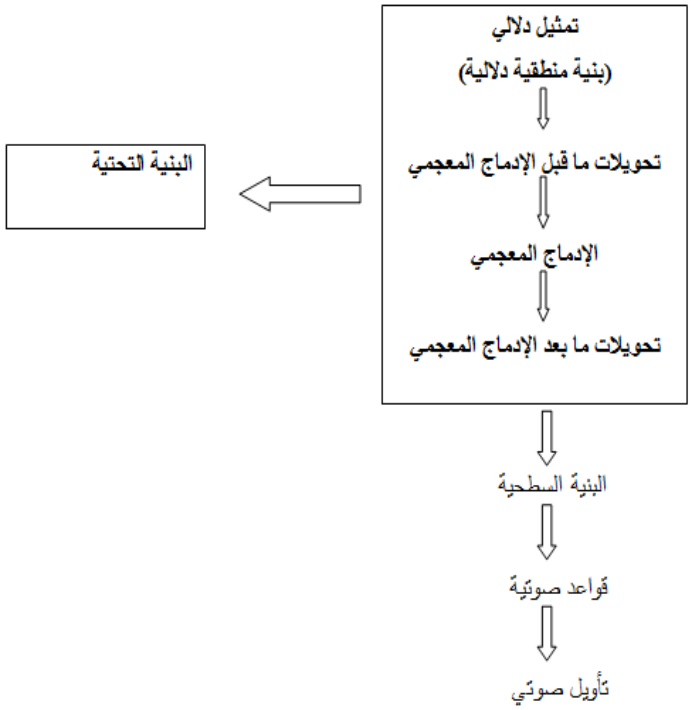

شكل (3): نموذج الدلالة التوليدية

معنى ذلك أن المدارس الدلالية سارت في اتجاهين: من التركيب إلى الدلالة، ومثل هذا الاتجاه تيار الدلالة التأويلية، في حين يتجه تيار الدلالة التوليدية من الدلالة إلى التركيب.

خاتمة:

من خلال ما عرضنا له في هذه الدراسة تبين أن النظرية التوليدية التحويلية عنيت بقضية المعنى وحرصت على أن تتخذ له مكانة في كل نموذج جديد من نماذجها، بدءا من فتح جهازها التوليدي على منطقة البنية العميقة، إلى تعميق المكون الدلالي ليتحوّل من مجرّد مكون تفسيري مسئول عن تفسير البنية العميقة في الدلالة التأويلية، إلى مكون توليدي مسئول عن توليد بنية عميقة تشكل تمثيلا دلاليا في الدلالة التوليدية، واستمرت التوليدية في توسيع مكانة المعنى شيئا فشيئا حتى صار يشتق من البنية السطحية وليس فقط من المؤشر النسقي أو من التمثيل الدلالي.

[1] الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1979م، ص124.1

[2] المرجع نفسه، ص ن.

[3] ينظر، ربيعة العربي، نظرية الأنحاء التوليدية التحويلية النشأة والتطور، www.ahewar.org، 10- 11- 2019، 11:53.

[4] عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات، بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني، دار الحامد، عمان، الأردن، ط1، 2004م، ص 78.

[5] ينظر، ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، تر: خليل، الإسكندرية، مصر، ط1، 1985م، ص ص105- 106.

[6] عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات، بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني، ص79.

[7] المرجع نفسه، ص 78.

[8] المرجع نفسه، ص 79.

[9] الوعر، مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1987م، ص53، 52؛ والعمري، منجي، القيد التركيبي في الجملة العربية، دراسة دلالية لنماذج من الروابط بين النحو العربي والنحو التوليدي، الدار التونسية للكتاب، ط1، 2015م،، ص133.

[10] جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص162.

[11] المرجع نفسه، ص149.

[12] راي جاكندوف، علم الدلالة العرفانية، تر: عبد الرزاق بن نور، مختار كريم، دار سيناتار، المركز الوطني للترجمة، تونس، ص55- 56.

[13] ينظر مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 54.

[14] المرجع نفسه، ص64.

[15] ينظر، مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 54- 57.

[16] ينظر، زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص16.

[17] Katz et Postal, An integrated theory of linguistic description, cambringe , Mass, MIT press, 1964, Préface,p 11.

[18] منجي العمري، القيد التركيبي في الجملة العربية، ص 134.

[19] يقوم الجهاز الذي اقترحه الباحثان"كاتز وفودور" عام (1963م) على مقولتين أساسيتين هما:

1. مقولة القَوْمسة؛ وهي مجموعة القواعد المعجمية المسئولة عن إعطاء معنى للمفردات المكونة للجملة، مثل سمات (الفعل أو الاسم، ماضي والحاضر، المفرد ومذكر...)، وإعطاء السمات الدلالية القادرة على جمع مجموعة ألفاظ في حقل دلالي واحد، كما لم يعد محتملا الوقوع مرّة أخرى في جمل من نحو: أكل الولد الخشب، بفضل وجود "قواعد الانتقاء" التي يفرضها المحمول على موضوعاته، نحو: [+حيّ] و[+سائل] و[+مشروب]. (ينظر، عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000م، ص61، 62)

1. قواعد الإسقاط؛ وهي قواعد الضم التي تختص بالطريقة التي تأتلف بها العناصر من الناحية التركيبية' والقيود الدلالية التي تفرض شرط التلاؤم أثناء عملية الانتقاء. (لمزيد من التفصيل ينظر، عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص62، 64. وأحمد حساني، مباحث في اللسانيات، مبحث صوتي، مبحث تركيبي، مبحث دلالي، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 2013م، ص249، الوعر، مازن، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، دار المتنبي للنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ط1، 2001م، ص45، 53)

[20] جون ليونز، نظرية تشومسكي لغوية، ص180.

[21] ينظر، مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 63.

[22] جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص199.

[23] مازن، دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط1، 1992م، ص47، 48.

[24] وهي الانتقادات الذي تبنتها مدرسة الدلالة التوليدية، فقد احتج علماء المدرسة الدلالية التصنيفية، وعلى رأسهم "فيلمور" (1968م- 1977م) و"تشيف" (1970م)، و"ولتركوك" (1979م)، على قصور الدلالة التأويلية بعجز البنية العميقة عن ضبط الاختلافات الدلالية في بعض التراكيب، فقد تحتوي الجملة على نفس العناصر إلا أنها تختلف في المعنى (مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص59، 60) مثل الجمل الآتية: النار مشتعلة- زيد أشعل النار- حرارة الشمس أشعلت النار في الغابة، ففي مقابل اختلاف الأركان الاسمية (النار) و(زيد) و(حرارة الشمس) من حيث العلاقات الدلالية التي تربطها بالفعل (أشعل)، إلا أنها تتساوى دلاليا في البنية العميقة حسب نموذج تشومسكي لعام (1965م) باعتبارها (فاعل).(ينظر، عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص70)

[25] الفاسي الفهري، عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985م، ص71.

[26] جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص180.

[27] ينظر، جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص169.

[28] مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص78.

[29] ينظر، سارة بوحلاسة، أهمية نظرية قواعد الحالات لشارل فيلمور في ترجمة النصوص الأدبية، ترجمة: منير البعلبكي ودار أسامة لقصة مدينتين لتشارلز نموذجا، رسالة ماجيستير، تحت إشراف صالح خديش وأحمد مومن، المغرب، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 110.

[30] مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 76.

[31] المرجع نفسه، ص77.

[32] المرجع نفسه، ص63.

[33] ينظر، المرجع نفسه، ص 78– 84

[34] المرجع نفسه، ص 182.

[35] أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، دار الكتب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2010م، ص 104.